الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ليسانس أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: الإقتصاد

التخصص: مالية مؤسسة

تقييم المخاطر المالية بطريقة (RAROC)

دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري CPA فرع الوادي

تحت إشراف الدكتور:

محمد البشير بن عمر

إعداد الطلبة:

أحمد شايب

سليم العابد

معمرخضير

السنة الجامعية: 2019/2018

الإهداء

بسم الله الرحمان الرحيم وصلاة وسلام على أشرف المرسلين

إلى من قال فيهما الله عز وجل:

﴿ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ﴾

وقال﴿ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾

إلى رمز الحنان والتضحية أمي ثم أمي ثم أمي العزيزة الغالية

إلى رمز العطاء والعون أبي العزيز.

أطال الله في عمرهما واسكنهما فسيح جنانه

إلى جدتي "**مريم عمامرة**" اطال الله عمرها وتبوأت مقعدا في الجنة.

إلى كل إخوتي وأخواتي.

إلى كل أقرابي حفظهم الله.

إلى شريكاي في العمل "**أحمد شايب ومعمر خصير**"

إلى كل أصدقائي وزملائي حفظهم الله وأنار دربهم.

إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في عملي.

سليم

الإهداء

الحمد لله ومهما حمدناه لن نستوفي في حدود الصلاة والسلام على خير المرسلين نهدي ثمرة جهدنا هذا العمل المتواضع إلى من يحمل صدادة إهدائي وطني الغالي الجزائر

إلى من اشتروا راحتنا وسعادتنا بتعبهم وشقائهم إلى أغلى اسم نطقت به السنتنا " **أمهاتنا** "

إلى من كان لنا بمثابة الشمعة التي تحترق لتنير طريق دربنا إلى نعم المثل ونعم القدوة " **آبائنا** "

لكما يا أغلى ما أملك في الحياة الوالدين الكريمين

إلى الذي وجهنا عند الخطأ وشجعنا عند الصواب ولم يبخل بشيء الأستاذ "**بشير بن عمر**"

إلى كل أفراد عائلتي بدون استثناء إلى جميع الأهل والأقارب والأصدقاء وكل من أعرفهم من قريب أو بعيد

إلى أعز الأصدقاء والصديقات

إلى أعلى الإخوة والأخوات

إلى جميع أصدقاء الجامعة

معمر

الإهداء

الحمد لله ومهما حمدناه لن نستوفي في حدود الصلاة والسلام على خير المرسلين نهدي ثمرة جهدنا هذا العمل المتواضع إلى من يحمل صدادة إهدائي وطني الغالي الجزائر

إلى من اشتروا راحتنا وسعادتنا بتعبهم وشقائهم إلى أغلى اسم نطقت به السنتنا " **أمهاتنا** "

إلى من كان لنا بمثابة الشمعة التي تحترق لتنير طريق دربنا إلى نعم المثل ونعم القدوة " **آبائنا** "

لكما يا أغلى ما أملك في الحياة الوالدين الكريمين

إلى الذي وجهنا عند الخطأ وشجعنا عند الصواب ولم يبخل بشيء الأستاذ "**بشير بن عمر**"

إلى كل أفراد عائلتي بدون استثناء إلى جميع الأهل والأقارب والأصدقاء وكل من أعرفهم من قريب أو بعيد

إلى أعز الأصدقاء والصديقات

إلى أعلى الإخوة والأخوات

إلى جميع أصدقاء الجامعة

أحمد

شكر وعرفان

نتقدم بشكرنا أولا واخرا إلى من هو أحق بالشكر من عباده ... المولى عز وجل الذي أكرمنا بالتقوى وحملنا بالعافية ورزقنا العلم النافع.

نتقدم بجزيل الشكر لأستاذنا الفضيل المشرف على هذه المذكرة بن عمر محمد البشير الذي مهد دربنا وذلل كل الصعاب التي واجهتنا فشكراً على ما قدمته لنا.

كما يجدر بنا شكر جميع الأساتذة الذين أوصلونا إلى جني حصاد علمنا طيلة فترة تعلمنا.

كما نتقدم أيضا بالشكر الخالص لكل من ساهموا بإعطائنا ولو معلومة أو مساعدة في عملنا هذا.

وفي الأخير نرجو من المولى عز وجل أن يسدد خطانا وأن يوفقنا إلى ما يحبه ويرضاه.

ملخص:

لقد تعاظمت المخاطر المصرفية وتغيرت طبيعتها في ظل تطو رات التحرر المالي ومستحدثات العمل المصرفي وتنامي استعمال أدوات مالية جديدة ساعد على خلقها التقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة المصرفية ، لذلك تختار المصارف بشكل كبير اعتماد مقاييس الربحية المعدلة وفقا للمخاطر إذ أن من أهم الأسباب التي قادت للقيام بهذا البحث هو محدودية استخدام الطرق الإحصائية الحديثة من طرف المصارف التجارية في الدول العربية أسوة بالمصارف العالمية التي كانت سباقة لاعتماد هذه النماذج ومن هنا انطلقت مشكلة البحث في حاجة المصارف إلى استخدام مقاييس تربط بين الربحية والمخاطرة هو ما يحققه نموذج (RAROC عائد رأس المال المعدل بالمخاطر) والذي يقدم صورة واضحة عن المخاطر المحيطة بالمصرف ومقدار رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر غير المتوقعة.

الكلمات المفتاحية: المخاطر المصرفية، العائد والمخاطرة، عائد على رأس المال المعدل بالمخاطر (نموذج RAROC)، القرض الشعبي الجزائري

Abstract:

The bank risks has greaten and changed in its nature under the developments of financial liberalization, banking innovation and increasing use for new financial instruments which created by the huge technological advancement happened in the banking industry. So that, banks in large choose to base the profitability measures adjusted for risks. The most important reason led us to do this is the restriction to use the modern statistical methods by trade bank in Arab countries equally with world banks which were the antecedent to base those models. Therefore, the research problem is embedded in the banks need to use measures that link between profitability and risks and this is what achieved by RARCO model (risk-adjusted rate of capital return) which will provide a clear view about all risks surrounded the bank and the required amount of capital to face an unexpected risks.

Key words: banking risk, return and risk, risk weighted capital (RAROC model), Popular Credit of Algeria.

فهرس المحتويات

I. اهداء I

IV. شكر وتقدير IV

V. ملخص الدراسة (العربية–الإنجليزية) V

VI. فهرس VI

VIII. فهرس الجداول VIII

IX. فهرس الاشكال IX

المحتـــــــــوى	الصفحة
مقدمـــة	أ - د
الفصل الأول :الإطار النظري للمخاطر المالية ورأس المال المعدل بالمخاطر RAROC	
تمهيد الفصل	2
المبحث الأول: ماهية المخاطر المالية	3
المطلب الأول: تعريف المخاطر المالية	3
المطلب الثاني: أنواع المخاطر المالية	4
الفرع الأول: المخاطر المالية	4
أولا: مخاطر السوق	4
1- مخاطر أسعار الفائدة	4
2- مخاطر تقلبات أسعار الصرف	4
ثانيا: مخاطر السيولة Liquidity Risk	4
ثالثا: المخاطر الائتمانية	5
الفرع الثاني: المخاطر غير المالية	5
1– مخاطر السمعة	5
2–المخاطر القانونية	6
3–المخاطر الإستراتيجية	6
4–المخاطر التشغيلية	6
المطلب الثالث: إدارة المخاطر المالية	7
1- إدارة الأصول والخصوم	7
2- كفاية رأس المال	7
3- التنويع و الانتشار الجغرافي	7
4- تكوين صناديق الضمان	7
المبحث الثاني: نموذج عائد على رأس المال المعدل بالمخاطر	8
المطلب الأول: نشأة وتطور نموذج عائد على رأس المال المعدل بالمخاطر وتعريفه	8
أولا: نشأة وتطور نموذج عائد على رأس المال المعدل بالمخاطر	8
ثانيا: تعريف نموذج عائد على رأس المال المعدل بالمخاطر	9
المطلب الثاني: أهداف واستخدامات نموذج عائد على رأس المال المعدل بالمخاطر RAROC	10
أولا: أهداف نموذج عائد على رأس المال المعدل بالمخاطر RAROC	10

ثانيا: استخدامات نموذج عائد على رأس المال المعدل بالمخاطر RAROC	11
المطلب الثالث: طرق احتساب نموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر (RAROC)	11
المطلب الرابع: علاقة نموذج بالمخاطر المالية RAROC	12
1- رأس المال إلى المخاطر الائتمانية:	12
2- رأس المال المعدل بالمخاطر إلى المخاطر التشغيلية	13
3- رأس المال المعدل بالمخاطر إلى المخاطر السوقية	13
خلاصة الفصل	15
الفصل الثاني: نموذج القرض الشعبي الجزائري باستخدام نموذج (RAROC)	
تمهيد الفصل	17
المبحث الأول: القرض الشعبي الجزائري	18
المطلب الأول: نشأته وتعريفه	18
أولا: نشأته	18
ثانيا: تعريفه	19
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي ونشطات القرض الشعبي الجزائري	19
أولا: الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري:	19
ثانيا: نشاطات القرض الشعبي الجزائري:	19
المطلب الثالث: وكالة القرض الشعبي الجزائري بالوادي	20
أولا: التعريف بالقرض الشعبي الجزائري وكالة الوادي:	20
ثانيا: الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري "وكالة الوادي":	20
المبحث الثاني: دراسة حالة مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار في الفترة 2013/2017.	24
خلاصة الفصل	28
الخاتمة	30
المراجع	33

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مقدار الخسائر المتوقعة وغير المتوقعة لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار للسنوات 2017/2013	28
02	حساب الانحراف المعياري للخسائر المتوقعة لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار للسنوات 2017/2013	29
03	حساب الانحراف المعياري للخسائر غير المتوقعة لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار للسنوات 2017/2013	29
04	حساب مقدار رأس المال الاقتصادي لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار للسنوات 2017/2013	30
05	نسبة العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار للسنوات 2017/2013	30
06	مقارنة معدل رأس المال المعدل بالمخاطر إلى معدل القطع لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار للسنوات 2017/2013	31

فهرس الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	يوضح نشأة وتطور نموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر RAROC	9

المقدمـــة

المقدمة:

تكشف الدراسة المستفيضة لأسباب الأزمة المالية وخصوصا " الأزمات الكبرى منها ، بوضوح أن أهم أسباب تلك الأزمات المالية تزايد المخاطر المالية التي واجهتها المصارف من ناحية وعدم إدارتها بصورة جيدة من ناحية أخرى ، ومما لا شك فيه أن تزايد سرعة خطى العولمة المالية وزيادة انفتاح الأسواق المالية والمالية على المستوى العالمي والذي استتبعه استحداث أدوات مالية جديدة والتوسع في استخدامها قد زاد من حجم وتنوع المخاطر المالية ، وفي اطار ما تقدم يمكن القول أن معرفة المخاطر وتقويمها وإدارتها أصبح يمثل حجر الأساس في نجاح المصارف وازدهارها وتحقيقها لأهدافها، ومن الأسباب الحقيقية التي قادتنا إلى القيام بهذه الدراسة هو محدودية استخدام الطرائق الإحصائية الحديثة من طرف المصارف التجارية خاصة في الدول العربية واكتفائها بأساليب التحليل المالي فقط رغم بساطة هذه الطرق وقدرتها الكبيرة في التقدير وإدارة المخاطر المستقبلية ، وما يبرر وجهة نظرنا هو اعتماد المصارف الأجنبية على هذه الطرائق حيث كانت السباقة إليها ولذلك يهدف هذا البحث إلى استخدام نموذج (Adjusted Return on Capital Risk (RAROC () الذي يمكن الاعتماد عليه في إدارة المخاطر المالية حيث تقوم أغلب المصارف العالمية بإجراء عمليات تقييم المخاطر بالإضافة إلى تخصيص رأس المال لأنه أجراء وقائي للمخاطر المحيطة لها وعليه فان عملية حساب عائد رأس المال المعدل وفق المخاطر والذي يعتمد على التسوية بين المخاطر والعائد يمكن المصارف من التنبوء بمستويات أدائها الاقتصادي ويحافظ على السلامة المالية ، لذلك تناول هذا البحث موضوع إدارة المخاطر ونموذج عائد رأس المال المعدل وفق المخاطر.

إن موضوع المخاطر المالية من أهم الموضوعات التي لاقت اهتماما كبيرا وانتشارا واسعا في بلدان العالم وخاصة في أوساط البنوك والمصارف الدولية الكبيرة والمؤسسات المالية، وهذا من قبل المحللين الماليين والمراجعين والمدققين أصحاب السلطات العليا في المصارف، لذا أصبحت شغلها الشاغل هو التوجه نحو إدارة المخاطر عن طريق ابتكار طرق وأساليب وتقنيات مالية حديثة من شأنها أن تساعد المصالح المالية والإدارة المالية على كشف كل المخاطر قبل حدوثها والتنبؤ بها، مما أوجب وضع تقنية حديثة تدعى بالإنذار المبكر أو عائد على رأس المال المعدل بالمخاطر (RAROC) أو بالثالوث الذهبي (العائد، المخطر، السيولة).

أ- الإشكالية الرئيسية:

كيف يتم تحليل المخاطر المالية القرض الشعبي الجزائري القرض الشعبي الجزائري بالاستخدام نموذج عائد على رأس المال المعدل بالمخاطر(RAROC) ؟.

✓ وتندرج تحت الإشكالية الرئيسية الإشكاليات الفرعية التالية:

1- ما هي المخاطر المالية ؟. وما هي أنواعها ؟.

2- ما هو نموذج عائد على رأس المال المعدل بالمخاطر (RAROC) ؟. وكيفية تطبيقه؟.

3- هل يمكن لبنك القرض الشعبي الجزائري تطبيق مثل هذه التقنيات المالية الحديثة لتقييمه؟.

ب- فرضيات البحث:

من خلال الإشكالية المطروحة والإشكاليات الفرعية يمكن صياغة فرضيات البحث في النقاط التالية:

1- المخاطر المالية هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتقنيات التي من شأنها أن تقلل أو تتحكم في المخاطر التي قد تتعرض أو تضرب البنوك أو المصارف أو المؤسسات المالية. وهناك عدة أنواع وهي: المخاطر المالية، المخاطر الائتمانية، المخاطر التشغيلية.

2- هو عبارة عن منهجية رائدة لقياس الأداء ومن أفضل المعايير التي طبقتها المؤسسات المالية. كذلك يعبر عن النسبة بين العائد المعدل على مخاطر أصل مالي في فترة زمنية معينة وقيمة الخسائر غي المتوقعة أو رأس المال الاقتصادي، ويتم حسابه بالعلاقة التالية: عائد على رأس المال المعدل بالمخاطر = العائد المعدل / رأس المال الاقتصادي.

3- يمكن للقرض الشعبي الجزائري أن يطبق مثل هذه التقنيات المالية الحديثة التي تساعده على تقييم الأداء المالي بصفة عامة.

ج– أهمية البحث:

1- يتناول القطاع المالي الذي له أهمية بالغة في النمو الاقتصادي.

2- المخاطر التي يتعرض لها البنك أو المصارف أو المؤسسات المالية.

3- استخدام تقنية حديثة باعتبارها قياس للمخاطر (عائد رأس المال المعدل بالمخاطر).

د–أهداف البحث:

هناك العديد من الأهداف والتي يجب تحقيقها في المصرف وهي الهدف الرئيسي التالي:

1- يهدف البحث إلى تطبيق نموذج عائد على رأس المال المعدل بالمخاطر (RAROC) في القرض الشعبي الجزائري القرض الشعبي الجزائري.

هـ– الحدود المكانية والزمانية:

1- الحدود المكانية: اعتمدنا في هذا البحث وبشكل من الوضوح الإشارة إلى القطاع المالي الجزائري وهو الإطار المكاني الذي يدور فيه البحث، وذلك من خلال المعطيات المالية الالكترونية المتوفرة على هذا القطاع، حيث يتمتع بالإفصاح والشفافية في كل المعلومات المالية المتوفرة حاليا على الانترنت.

2- الحدود الزمانية: استهدفت الحدود الزمانية لهذا البحث مدة خمسة سنوات من 2013 على غاية 2017.

و– المنهج المتبع في البحث:

تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي في الجانب النظري ودراسة الحالة في الجانب العملي إضافة إلى الجانب التحليلي من خلال استخدام نموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر.

ز– صعوبات الدراسة؛

يعتبر موضوع البحث موضوع جديد لم يتم التطرق إليه سابقا في الكتب أو المذكرات، ولذلك استندنا في دراستنا على مجموعة من المقالات وبعض المذكرات باللغات الأجنبية.

– حجة السر المالي التي كانت عائقا كبيرا في طريق التقدم في بحثنا هذا على أرض الواقع و التي دفعتنا في الكثير من الأحيان إلى التفكير في التخلي عن الموضوع برمته، خاصة و أن البنوك الجزائرية أبسط عملياتها اليومية تعتبر أسرارا مهنية لا يحب البوح بها، كما أن مواقعها الالكترونية و التي تعتبر المصدر الأساسي للمعلومة قديمة و غير محينة.

–قلة المصادر العلمية من كتب ومقالات الخاصة بالموضوع الدراسة.

وعليه اختيارنا لهذا الموضوع كان بدافع إثراء الرصيد العلمي المتاح في الميدان، هذا من أجل مساعدة الباحثين في الميدان وإضافة مصدر جديد للمعلومة في هذا المجال.

الفصل الأول :

الإطار النظري للمخاطر المالية ورأس المال المعدل بالمخاطر RAROC

تمهيد الفصل:

أن الهدف الرئيسي من أنظمة قياس المخاطر هذه هو تزويد الإدارات المصرفية بطريقة تكون أكثر موثوقية لتحديد مقدار رأس المال الضروري لدعم ومساندة كل نشاط من نشاطاتها الرئيسية وبالتالي تحديد رأس المال المطلوب من قبل المصرف لذلك تختار المصارف بشكل كبير اعتماد مقاييس الربحية المعدلة وفقا إن الإبداع الحقيقي الذي يتخلل الطرائق الجديدة لتقييم الأداء يكمن في قدرتها على تخصيص أو توزيع رأس مال المصارف إذ أن الهدف النهائي لأنظمة تخصيص وتوزيع رأس المال المخاطر (وهو يرمز إلى عائد رأس المال المعدل في ضوء المخاطر) قد جمعت تحت عنوان (RAROC) الذي تختاره البنوك كمقياس للربحية وفقا للمخاطر.

المبحث الأول: ماهية المخاطر المالية

يتناول هذا المبحث على ثلاث مطالب حيث يتطرق المطلب الأول إلى تعريف المخاطر المالية ويتناول المطلب الثاني أنوع المخاطر المالية وفي الختام المطلب الثالث إدارة المخاطر المالية.

المطلب الأول: تعريف المخاطر المالية

هناك العديد من المفاهيم المختلفة حول موضوع المخاطر المالية حيث تطرقنا إلى عدة مفاهيم نذكر منها:

يمكن تعريف المخاطر المالية حسب لجنة التنظيم المصرفي المنبثق عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية على «أنها احتمال حصول الخسائر إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال أو في رأس المال، أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة المصرف على تحقيق أهدافه أو غاياته، حيث أن مثل هذه القيود تؤدي إلى أضعاف قدرة المصرف على الاستمرار في تقديم أعماله وممارسة نشاطاته من جهة، وتحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفي من جهة أخرى».[1]

وتعرف أيضا على أنها المخاطر المختلفة المتعلقة بالسيولة والمعاملات ويقصد بها كذلك «عدم قدرة الزبون على التسديد، لذا يقوم البنك بتقدير هذه الملائمة عن طريق دراسة وتشجيعه للعناصر المالية المتوفرة في الطلب منح القرض (الوثائق لمحاسبة الميزانيات جدول حسابات النتائج) وذلك قبل قرار منح القرض، كما يقوم بدراسة الحالة المالية للمؤسسة (الزبون) لمعرفة قدراتها على التسديد والتأكيد من مطالبه».[2]

وعرف معهد المدققين الداخلين الامريكن (J JA) المخاطر بأنها : «مفهوم يستخدم لقياس حالات عدم التأكد في عمليات التشغيل والتي تؤثر على قدرة المؤسسة في تحقيق أهدافها ويمكن ان يكون الأثر ايجابيا أو سلبيا ، فإذا كان سلبيا يطلق عليه خطر تهديد (RIS) ، وإذا كان ايجابيا يطلق عليه فرص (OPPORUMITIES)»[3]

---

[1]– منير إبراهيم الهندي، الفكر الحديث في إدارة المخاطر باستخدام التو ريق والمشتقات، ط1، نشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2003، ص: 05.

[2]- فاتن الو اعر ، دور إدارة المخاطر في تنمية القروض البنكية دراسة ميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ، المجمع الجهوي للاستغلال أم البواقي – رسالة ماجستير(غير منشورة) ، تخصص مالية وبنوك، كلية الاقتصاد ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2014 ، ص : 18

[3]- حسين سعيد، إدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، المؤتمر الأول للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، تحت شعار : أفاق الصرفية الإسلامية ، سوريا ، 2006 ، ص 05

عرفت المخاطر من الجهة المالية بأنها ضرر مباشر متوقع لنشاط المرتبط بوحدة اقتصادية، بسبب وقوع أحداث اقتصادية تبيعا سياسية بشرية، وفي حالة حدوثه ينتج عنه خسائر مؤثرة قد تؤدي إلي عدم استمرارية الوحدة اقتصادية في النشاط الممارس وخروجها من السوق. [1]

المطلب الثاني: أنواع المخاطر المالية

تنقسم المخاطر المالية إلى نوعين أساسيين هما: المخاطر المالية والمخاطر غير المالية والتي سنشرحها في النقاط التالية:

الفرع الأول: المخاطر المالية :

وبدورها تنقسم إلى عدة مخاطر من بينها:

أولا: مخاطر السوق :

تنشأ مخاطر السوق لتغيرات المفاجئة في أحوال السوق حيث تتأثر البنوك بذلك التغير وتنقسم بدورها إلى :[2]

1- مخاطر أسعار الفائدة :

كما هو معروفا، فان مصدر الربح الأساسي للمصرف هو هامش الفائدة وهو الذي عبارة عن الفرق بين الفوائد المقبوضة من القروض والتسهيلات الائتمانية المختلفة وبين الفوائد المدفوعة على الودائع والمطلوبات المختلفة. ومن هنا يمكننا ملاحظة أن تغير أسعار الفائدة في السوق سيؤثر على الفوائد المقبوضة والمدفوعة وبالتالي الأثر المباشر على هامش الفائدة. ومن هنا تبرز مخاطر أسعار الفائدة بالنسبة للمصرف.

2- مخاطر تقلبات أسعار الصرف :

هي المخاطر الناتجة عن التعامل بالعملات الأجنبية وحدوث تذبذب في أسعار العملات، الأمر الذي يقتضي إلماماً كاملاً ودراسات وافية عن أسباب تقلبات الأسعار.

تواجه الشركات الدولية هذا النوع من الخطر بشكل كبير، حيث تقوم باستثمار ما وتحصل على عوائده بعملة أخرى. وبالتالي فان هناك خطر تغير سعر هذه العملة بالنسبة لعملتها المحلية. ونطلق على خطر التغير في قيمة العملة بخطر سعر الصرف.[3]

ثانيا: مخاطر السيولة Liquidity Risk

[1]- محمد الحبيب شريف ، دور الملاءة المالية في تسيير المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية. دراسة حالة مؤسسة تسوية وأشغال الطرق – ورقلة – للفترة من 2010إلى 2012، مذكرة ماستر ، علوم مالية ومحاسبية، مالية مؤسسة، علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014 ص: 10

[2]– منير إبراهيم الهندي ، مرجع سبق ذكره ، ص 25

[3]– مروان نحلة، قياس وتحليل وإدارة المخاطر المالية، نسخة إلكترونية، 22 فيفري، ص37

وتعني عدم القدرة على الحصول على الأموال وقت الحاجة إليها ، أو هي المخاطر التي تكمن في عدم مقدرة العميل على الوفاء بالتزاماته اتجاه المصرف عندما يحين موعد الدفع . أو هي احتمال عدم قدرة المصرف على الإيفاء بالتزاماته عند استحقاقها بسبب عدم القدرة على توفير التمويل اللازم أو الأصول السائلة . وقبل الخوض في موضوعة المخاطر الخاصة بالسيولة علينا تحديد مفهوم السيولة Liquidité يقصد بالسيولة هي مقدرة المصرف على الوفاء بمسحوبات المودعين من جانب ومن جانب آخر ينبغي تلبية احتياجات المقترضين في الوقت المناسب دون الاضطرار إلى بيع أوراق مالية بخسائر كبيرة أو الاقتراض بمعدلات فائدة مرتفعة وان من أهم محددات قدرة المصرف على الوفاء بما عليه من التزامات هو مدى كفاية الأرصدة النقدية وشبه النقدية ، خاصة الاحتياطي الثانوي الممثل في أوراق مالية يسهل بيعها بحد أدنى من الخسائر.

ثالثا: المخاطر الائتمانية :

تنتج هذه المخاطر عن عدم مقدرة الطرف الآخر على الوفاء بالتزاماته المتفق عليها عند استحقاق العقد قبل كل شي ينبغي التعرف على متطلبات الأنظمة المتطورة إدارة المخاطر الائتمانية ومعرفة – المعلومات والأدوات التحليلية المطلوبة من اجل حماية تجهيز بنية عمليات المخاطر الائتمانية في المؤسسات المالية بشكل أفضل لتكون قادرة على تبني اتفاق بازل 2 الجديد والخاص بكفاية (ملاءة) رأس المال ولتزويد هذه المؤسسات بالأفكار التالية:

- فهم المخاطر الائتمانية والتعرف على أهمية إدارتها بالنسبة للقوة المالية للمصرف
- فهم عناصر المخاطر الائتمانية وكيفية تحديدها وقياسها.
- الإحاطة بتقنيات واستراتيجيات إدارة المخاطر الائتمانية المتطورة التي تستخدم من قبل المجتمع المصرفي الدولي[1]

تعتبر مخاطر الائتمان creditri من أهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف بالرغم من وجود مخاطر أخرى كمخاطر الائتما Operatiomal مع العرض أي معظم الدراسات تشير إلى ان معظم الأزمات التي حدثت في الدول المتقدمة أو الدول النامية كان أهم أسبابها هو تعثر الائتمان والتي جعلت ذالك ان يكون في اهتمام المسئولين ليس في الدول التي حدثت فيها الأزمات فقط ولكن على المستوى المصرفي الدولي وخصوصا المؤسسات المالية والدولية كبنك التسويات الدولية IMF و WB . [2]

الفرع الثاني: المخاطر غير المالية

[1]– فريهان عبد الحفيظ يوسف ، إدارة المخاطر المصرفية ،كلية العلوم الإدارية والمالية ، جامعة الإسراء ، 2008 ، ص 15.

[2]– بلعزوز بن علي، استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، 07/2009–2010، جامعة الشلف، ص334.

وهي تنقسم إلى عدة مخاطر نذكرها في الآتي:

1– مخاطر السمعة :

تنتج عن الآراء العامة السلبية المؤثرة والتي تنتج عنها خسائر كبيرة للعملاء أو الأموال، كما أنها تنجم عن ترويج إشاعات سلبية عن البنك ونشاطه.[1]

2–المخاطر القانونية :

نظرا للاختلاف في طبيعة العقود المالية الإسلامية، فأن هناك مخاطر تواجه المصارف الإسلامية في جانب توثيق هذه العقود وتنفيذها. بالإضافة إلى عدم توفر صور نمطية موحدة لعقود الأدوات المالية الإسلامية وعدم توفر النظم القضائية التي تقرر في القضايا المرتبطة بتنفيذ العقود من جانب الطرف الآخر أدى إلى زيادة المخاطر القانونية ذات الصلة بالاتفاقات التعاقدية الإسلامية [2]

3– المخاطر الإستراتيجية :

هي المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على إيرادات البنك وعلى رأس ماله نتيجة لاتخاذ قارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع المصرفي.[3]

4– المخاطر التشغيلية :

وهي مخاطر عرفتها لجن بازل للرقابة المصرفية على أنها " مخاطر التعرف للخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو انخفاض العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو التي تنجم عن أحداث خارجية.

ويمكن تحديد أنواع المخاطر التشغيلية المتعلقة بأحداث معينة والتي على احتمال التسبب في خسارة كبيرة منه :[4]

أ– الاحتيال الداخلي : تلك الأفعال من نوع الذي يهدف إلى الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحايل على القانون و اللوائح التنظيمية من طرف المسئولين عن البنك أو العاملين فيه

[1]– منير إبراهيم الهندي ، مرجع سبق ذكره، ص 31.

[2]– بوعظم كمال وشوقي بورقبة، تطوير نضام أدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، ضرورة حتمية في ضل الأزمة العالمية، مداخلة في الملتقى الدولي الثاني حول: الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية المصرفية، بمعهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، بالمركز الجامعي خميس مليانة، يومي: 06/05 ماي 2009، ص5.

[3]– خضراوي نعيمة، إدارة المخاطر البنكية، دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية الإسلامية، حالة البنك الفلاحة والتنمية الريفية بنك البركة الجزائري، رسالة ماجستير (غير منشورة) العلوم الاقتصادية تخصص: نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر – بسكرة، 2009/2008 ،ص 9

[4]– شقري نوري موسى و آخرون، إدارة المخاطر، دار المسيرة، الأردن، 2012، ص 327.

ب- وهي الأفعال التي تهدف إلى الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحايل على القانون من طرف عملاء البنك

ج- ممارسة العملة والأمان في مكان العمل : وهي الأعمال التي تتفق مع طبيعة الوظيفة واشتراطات قوانين الصحة والسلامة

د- الأضرار في الموجودات المادية : وهنا بسبب كارثة طبيعية أو أية أحداث أخرى

هـ- توقف العمل والخلل في الأنظمة بما في ذلك أنظمة الكومبيوتر

ز- التنفيذ و إدارة المعاملات : الإخفاق في تنفيذ المعاملات أو إدارة العمليات والعلاقات مع العملاء لعدم توفر العنصر البشري الكفء والمتتبع للتكنولوجيا المعاصرة في تسيير و إدارة موارد البنك.[1]

المطلب الثالث: إدارة المخاطر المالية

مثلما تطورت إدارة الأخطار الصافية، فقد تطورت إدارة الأخطار المالية من أداة تحوط وعملية منهجية لتخفيض المخاطر الناتجة عن تقلبات الأسواق إلى أن أصبحت أداة مضاربة بيد المستثمرين والمضاربين. وقد تكون الأزمة المالية العالمية التي حدثت قريبا من الدروس المستفادة في هذا المجال. ان عملية التطور في طرق إدارة المخاطر هي بلا شك عملية ايجابية، ولكن دون تطور التشريعات المنظمة لها تصبح عملية محفوفة بالمخاطر. و يوجد في اغلب الدول المتقدمة اقتصاديا لوائح وتشريعات منظمة لإدارة المخاطر المالية والتي يجب على المؤسسات المالية ان تتبعها. أما بالنسبة لأدوات إدارة المخاطر المالية المتاحة للمؤسسات المالية فهي متعددة سنذكر بعضا منها:[2]

1- إدارة الأصول والخصوم: هذه الإدارة تهدف إلى عمل توازن و توافق بين فترات الاستحقاق بين الأصول و الخصوم

2- كفاية رأس المال: هناك الكثير من الدراسات التي تأكد على أهمية توافر رأس المال الكافي في مواجهة الكوارث المالية

3- التنويع و الانتشار الجغرافي : ان تنويع طرق الاستثمار و الانتشار في مناطق و أسواق مختلفة يعتبر من الوسائل الناجحة في تخفيض احتمالات الخسائر المركزة.[3]

4- تكوين صناديق الضمان : قد تشترك المؤسسات

[1]- خضراوي نعيمة ، مرجع سبق ذكره ، ص 6

[2]- عبدا الستار الصياح، سعود العمري، الإدارة المالية أطر نظرية وحالات عملية، دار وائل، عمان، 2007، ص 78

[3]- نفس المرجع، ص 83.

المبحث الثاني: نموذج عائد على رأس المال المعدل بالمخاطر.

يتناول هذا المبحث على ثلاث مطالب حيث يتطرق المطلب الأول إلى نشأة وتطور نموذج عائد على رأس المال المعدل بالمخاطر وتعرفه ويتناول المطلب الثاني أهداف واستخدامات نموذج عائد على رأس المال المعدل بالمخاطر(RAROC) وفي الختام المطلب الثالث طرق احتساب نموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر(RAROC).

المطلب الأول: نشأة وتطور نموذج عائد على رأس المال المعدل بالمخاطر وتعريفه

يحتوي هذا المطلب على نشأة نموذج عائد على رأس المال المعدل بالمخاطر وكيفية تطوره عبر مراحل كما تطرق إلى تعريفه وكذلك علاقة نموذج بالمخاطر المالية RAROC

أولا: نشأة وتطور نموذج عائد على رأس المال المعدل بالمخاطر

بعد نموذج واحد من الأدوات المستخدمة لتقيم العائد والمخاطر والذي يعد جزء كبير من التلوث الذهبي العائد، المخاطر، السيولة والذي تسعى المصارف لتحقيقه، إذا تطور النموذج في بداية الأمر في مصرف في التسعينات ومنذ ذلك الحين مكن المستثمرين من مقارنة الاستثمارات مع عوامل المخاطر المتفاوتة وذلك من تقديم طريقة لاحتساب أثر تلك المخاطر على العائد. [1]

الاستثمار لقد تطور هذا المقياس من جملة المقاييس التي استخدمت الإيراد والعائد كمعيار رئيسيا للحكم على نجاح العمل أو المشروع ، وفي غضون أواخر التسعينات بدا مدخل في ان يكون المدخل المقبول لأنه معيار تطبيق الأفضل من قبل الصناعة المالية ومنظميها وأصبح هذا ممكنا من خلال تطور أدوات قياس المخاطر،

[1]– نبراس محمد عباس العامري وصلاح الدين محمد أمين الإمام ، استعمال نموذج عائد على رأس المال المعدل بالمخاطر في إدارة المخاطر المصرفية ، دراسة عينة من المصارف العراقية الخاصة ، مجلة دراسات المحاسبة المالية ، المجلد (07) العدد : (21) ، 2012 ، ص 182

إذا قدمت هذه الأدوات للمصارف القدرة العلمية والفعلية على تعين رأس المال الاقتصادي وقياس الأداء على أساس التعديل وفق المخاطر ، أدوات قياس المخاطر هذه تشجعت المصارف على إدارة رأس المال على أساس الإدارة المتكاملة للمحفظة وعلى نحو خاص وبالتحديد ، أدركت المصارف إلى حد كبير بان المخاطر السوقية والمخاطر الائتمانية كانت مترابطة وتحتاج لان يتم قياسها بشكل متزامن واني . حيث ان تنفيذ يحتاج إلى مزيج متكامل من العلم والمهارة ، ومنذ عام استخدمت المؤسسات المالية رأس المال الاقتصادي كونه الأساس في احتساب رأس المال والي تطوير مقاييس الأداء للأعمال والنشاطات ، ان اختبار المصارف للمقياس يعني بأنها قادرة على اختبار الأعمال والنشاطات التي ترغب بها والتي تخفض من مخطرها بأنها قادرة على اختيار الأعمال والنشاطات التي ترغب بها والتي تخفض من مخاطرها ، لقد شهد المقاييس تقدما كبيرا في تغطية المخاطر المالية والتأمين و الائتمان وقد كان الهدف الرئيسي في تطوير النموذج هو إدارة المخاطر أكثر من كونه تحليل الربحية والتسعير الأفضل و لقد أخذ النموذج بنظر الاعتبار أي ارتباط ايجابي في ما بين المخاطر السوقية والمخاطر الائتمانية في تحليلها لمخاطر الحالة الأسوأ وهناك أمل بأن تكون المؤسسات قادرة على مقارنة نتائج خاصتها بشكل أفضل إزاء نتائج منافسيها[1]

الشكل رقم (01): يوضح نشأة وتطور نموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر RAROC

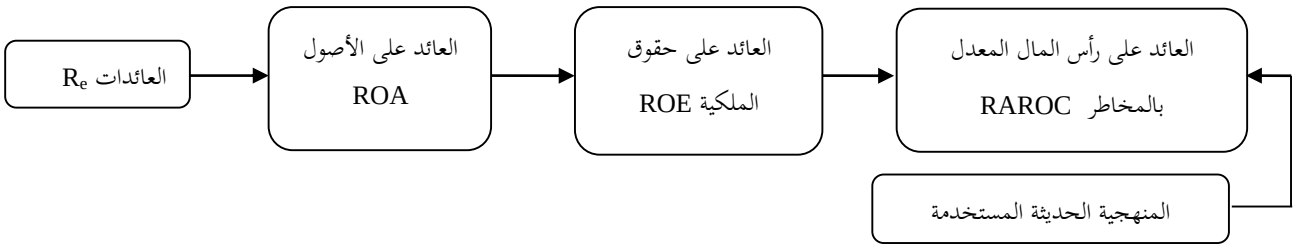

Source : Mark Dr. Bob (Risk Adjusted Return on Capital) : Getting the Data Infrastructure Right Teradata Raising Intelligence 2006. P12.

ثانيا: تعريف نموذج عائد على رأس المال المعدل بالمخاطر

أ- تطرق العديد من الكتاب والباحثين إلى مفهوم العائد على رأس المال المخاطر من واجهات نظر عديدة، فقد عرف بأنه مقياس لقياس معدل المخاطر من خلال احتساب المفاضلة بين المخاطر والعوائد من عدة موجودات وأنشطة كما يعطى قاعدة اقتصادية لقياس كل المخاطر ذات الصلة بطريقة منسجمة ويعتبر أداة يمكن بواسطتها صنع القرارات السلمية الخاصة بالموازنة بين المخاطرة و العائد بمختلف الموجودات.[2]

[1]- نبراس محمد عباس العامري وصلاح الدين محمد أمين الإمام، المرجع السابق، ص 183.

[2]- عزوز أسماء تسيير المخاطر البنكية باستعمال رأس المال المعدل بالمخاطر RAROC، مذكرة ماستر غير منشورة في العلوم التجارية تخصص: بنوك و أعمال : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الطهر مولاي، سعيدة، 2014- 2015 ص: 37

ب- حيث تنظمن هذه الطريقة إدارة ثلاث أنواع للمخاطر تتمثل في مخاطر السوق و مخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية ، حيث يقيس معدل المخاطر من خلال احتساب المفاصلة بين المخاطرة و العائد عن عدة موجودات و أنشطة كما تعطى قاعدة اقتصادية لقياس كل المخاطر ذات الصلة بطريقة منسجمة وتعتبر أداة للمسيرين يمكنهم بواسطتها صنع القرارات السلمية الخاصة بالموازنة بين المخاطرة والعائد بمختلف الأصول. ويعرف معدل العدل على أنه النسبة بين العائد المعدل على مخاطر أصل مالي في فترة زمنية معينة وقيمة الخسائر غير المتوقعة أو رأس المال الاقتصادي وفقا للعلاقة التالية[1]

العائد المعدل /رأس المال الخاص الاقتصادي=RAROC

ج- يعتبر معدل العائد على رأس المال المعدل وفق الخطر بمثابة الرابط الوثيق الذي يربط بين كل من إدارة المخاطر في المنشأة وأنشطتها التجارية، حيث يمثل هذا المقياس أداة تساعد على الربط بين العائد على رأس المال المتولد عن المعاملات التجارية، أو الصفقات من جهة و بين مخاطر الاستثمار من جهة أخرى.[2]

د- إن العائد المعدل ، الذي طورته مؤسسة في أواخر السبعينات، يقيس المخاطر من خلال احتساب المفاضلة بين المخاطرة والعائد من عدة موجودات و أنشطة .[3]

المطلب الثاني : أهداف و استخدامات نموذج عائد على رأس المال المعدل بالمخاطر RAROC

يحتوي هذا المطلب على أهداف نموذج عائد على رأس المال المعدل بالمخاطر RAROC وتوضيح إستخدمات هذا النموذج.

أولا: أهداف نموذج عائد على رأس المال المعدل بالمخاطر RAROC :

نهدف من خلال هذا النموذج إلى معرفة مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها في ما يلي:

أ- تسعير مختلف المنتجات والخدمات

ب- تحديد الخسائر القصوى يسمح بتحديد مستوى رأس المال الخاص الاقتصادي بدقة

ج- هو أداة لإدارة الأصول و الخصوم فيما يخص المخاطر

د- تهدف إلى تقييم المخاطر ومطابقتها مع المر دودية المحققة لاتخاذ قرار إعادة تخصيص مختلف المخاطر

هـ- يسمح هذا النموذج بحساب احتمال عدم الحصول على قيمة الائتمان بشكل كمي لاتخاذ القرار المناسب

---

[1]- كمال بوعظم وعبد السلام زايدي: حوكمة الشركات ودورها في التقليل من عمليات التضليل في الأسواق المالية والحد من وقوع الأزمات -مع الإشارة إلى واقع حوكمة الشركات في بيئة الأعمال الدولية -، الملتقى الدولي حول: الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات، يومي 18و2009/11/19، جامعة باجي مختار، عنابة، ص 7.

[2]- محمد عبد الحميد عبد الحي، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير (غير منشورة) في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 1431هـ / 2010 م ص 48.

[3]- طارق الله خان وحبيب أحمد، إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، جدة، المملكة العربية السعودية، 1423هـ / 2003 م ، ص 45.

و- يهدف هذا النموذج إلى جعل إجراءات منح الائتمان في المصارف أكثر عقلانية و أكثر شفافية في التفاوض مع العملاء[1]

ز- يهدف إلى قياس المرد ودية بالنسبة لكل الزبائن والمنتجات والصفقات والمحافظ الاستثمارية.

2- استخدامات نموذج عائد على رأس المال المعدل بالمخاطر RAROC:

يستخدم هذا النموذج في مجالين رئيسيين هما :

1- لأغراض تقييم الأداء من أجل تحديد الربحية الاقتصادية لعمليات أو صفقات مختلفة على أساس مقارنة المخاطر المعدلة الخاصة بالمصادر المختلفة للمخاطر، والهدف منها يتمثل في كشف مساهمة الصفقات أو العملية في خلق القيمة الإجمالية للمصرف من أجل توفير أساس لموازنة رأس المال و القرارات الخاصة بالتعويضات التحفيزية و تحديد الصفقات التي يكون للمصرف فيها ميزة تنافسية

ثانيا: لأغراض إدارة المخاطر من أجل تحديد مقدار مساهمة كل صفقة في عملية في المخاطر الإجمالية التي يتعرض لها المصرف ، ومن أجل تحديد رأس المال المطلوب للمصرف ككل.[2]

المطلب الثالث : طرق حساب نموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر(RAROC):

يتم حساب نموذج RAROC وفقا لعدة طرق، هذه الطرق تختلف من ناحية صيغها الرياضية الداخلة في تكوين مؤشرات هذا النموذج وطريقة الحساب لكنها تؤدي إلى نفس النتائج خاصة من ناحية العوائد والمخاطر المحيطة بالمصرف، ومن هذه الطرق نذكر ما يلي:

1- الطريقة الأولى: يتم حساب العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر وفقا للمعادلة التالية:

حيث: K: معدل الخصم. EVA: القيمة الاقتصادية المضافة.

2-الطريقة الثانية: يتم حساب العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر وفقا لعدة معادلات كلها تعطي نفس النتائج، أي لها نفس المعنى وتختلف في المؤشرات المكونة لهذا النموذج، حيث تتضمن هذه الطريقة حاصل قسمة العائد المتوقع أو العائد المعدل بالمخاطر أو العائد المعدل أو العائد الصافي المعدل بالمخاطر على رأس المال الاقتصادي أو رأس المال المخاطر، وتعطى جميع هذه المعادلات كما يلي:

RAROC = العائد الصافي المعدل بالمخاطر/ رأس المال الاقتصادي ..... (02).

[1]- سمير الخطيب، قياس و إدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، الإسكندرية 2005، ص 153.

[2]- سمير الخطيب، مرجع سابق، 154

حيث: العائد الصافي المعدل بالمخاطر = الإيرادات (إجمالي دخل الفائدة + الإيرادات الأخرى) – تكاليف التمويل – النفقات الأخرى غير نفقات الفائدة (النفقات المباشرة وغير المباشرة + المصاريف الإدارية المخصصة) – الخسائر المتوقعة + منافع رأس المال.

RAROC = العوائد – التكاليف – الخسارة المتوقعة – الضرائب / رأس المال الاقتصادي..... (03).
RAROC = العائد المعدل / رأس المال الاقتصادي ..... (04).

ووفقا لهذه الطريقة يمكن طرح الصيغة الرياضية التالية الأكثر شيوعا في حساب هذا النموذج كما يلي :

RAROC = العائد المتوقع/ رأس المال الاقتصادي ..... (06).
حيث: يحسب رأس المال الاقتصادي بالعلاقة التالية:
رأس المال الاقتصادي = الخسائر غير المتوقعة × الانحراف المعياري

3–الطريقة الثالثة: يتم حساب العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر وفقا للمعادلة التالية، حيث يعبر عن حاصل قسمة النتيجة منقوصا منها المئونات الاقتصادية إلى رأس المال الخاص الاقتصادي.

RAROC = (النتيجة – المئونات الاقتصادية)/ رأس المال الخاص الاقتصادي..... (07).

4–الطريقة الرابعة: يتم حساب العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر وفقا للمعادلة التالية :

RAROC . = الإيرادات – إجمالي التكاليف – الخسائر المتوقعة .....(08)

المطلب الرابع: علاقة نموذج بالمخاطر المالية RAROC

تقوم المصارف بإدارة مخاطرها في الغالب لثلاث أنواع من المخاطر وفي هذه الفترة سيتم وصف رأس المال لكل واحد من أنواع المخاطر:

أولا: رأس المال إلى المخاطر الائتمانية:

يصف المصرفون رأس مال المخاطر الائتمانية بأنه دالة لتعرض لاحتمالية الإعسار أو التعثر المالي ومعدلات الاستيراد أو الانتعاش، وفي أكثر الأحيان يتم تحديد احتمالية بأنه دالة إلى تصنيف المخاطر. حيث بأنه كلما كانت الجودة الائتمانية رديئة كلما تعاظمت الخسارة الم توقعه ورأس المال المنسوب على حد سوى و يعبر عم رأس المال عن مقدار المخاطر الائتمانية ويتم الحصول على عوامل رأس المال من خلال المصادر المعلنة مثل (بيانات التعثر للشركة)[1]

[1] –Mark Dr. Bob (Risk Adjusted Return on Capital) : Getting the Data Infrastructure Right Teradata Raising Intelligence 2006. P12

أن الجدول النموذجي لعوامل رأس المال يقدم رأس المال إلى مجموعة من أجيال الاستحقاق وتصنيف المخاطر وتسلك الاشتقاقات لعوامل المخاطر الائتمانية لهذا الجدول بشكل عملية مؤلفة من أربعة خطوات[1]:

الخطوة الأولى : نحتاج فيها إلى اختيار فترة زمنية نموذجية لغرض دراسة المحفظة

الخطوة الثانية : نحتاج إلى رسم خريطة لتصنيف مخاطر المحفظة الاستثمارية .

الخطوة الثالثة : يجب ان يتم تقدير و تخمين الخسائر المتوقعة و غير المتوقعة .

الخطوة الرابعة : نحتاج لممارسة الحكم الإداري الملائم بغية تعيين عوامل رأس المال لغرض تعديل وفقا للنقص و العجز الحاصل بالبيانات .[2]

ثانيا: رأس المال المعدل بالمخاطر إلى المخاطر التشغيلية :

تنشأ هذه المخاطر من الإخفاق والفشل في الامتثال للقوانين والسياسات المنتهجة من قبل الدولة، والأنظمة والغش والتزوير أو الهبوط أو التدني في توافر أو سلامة الخدمات والأنظمة، حيث قامت المصارف الرائدة عالميا بتطوير منهجيات قياس هذه المخاطر ومقارنتها مع أنواع المخاطر الأخرى، لذا نجد أن معظم المصارف عاجزة على امتلاك العديد من المقاييس الجيدة وذات كفاءة عالية والتي توصلنا إلى نتائج أحسن للمخاطر التشغيلية، وبالتالي يرى بعض الكتاب في هذا المجال أن المصارف تقوم بقياس المخاطر السوقية والائتمانية لأنها تستطيع قياس هذه الأنواع من المخاطر .

كذلك يعد هذا النوع من المخاطر الأكثر ضررا من بين جميع المخاطر المحيطة بالمصرف، وعليه فإن قياس المخاطر التشغيلية في حد ذاتها مشروع كبير تقوم به المصارف خاصة لتعرف وتحديد القيمة التشغيلية عند المخاطر كونها الخسارة التي يحتمل نشوءها من الإخفاق والفشل التشغيلي عبر فترة زمنية معينة، وبالتالي من الصعب على المصرف تقدير هذا النوع من المخاطر بهذه الطريقة وهي قلة توفير البيانات الداخلية لأعداد وتوزيع أو تصنيف الخسارة ومع ذلك يمكن هنا النظر في المعلومات الخارجية، إذ أن بعض المعلومات اللازمة لبناء قاعدة بيانات الخسارة قد يتم جمعها من سجلات مجلس إدارة المصرف، إن الطريقة الأبسط لتخصيص رأس مال المخاطر التشغيلية هي أن يتم تعيين المخاطر وتصنيفها لكل نشاط على مقياس متدرج على أساس المخاطر التشغيلية المحددة، ويتم تصميم هذا النوع من التصنيف ليعكس احتمال حدوث المخاطر، وهنا يتم تعيين رأس

[1] –Crouhy ,Michel & Galai ,Dan &Mark,Robert (Risk management) Comprehensive chapters on market , credit,and operational risk , 2002, P:546.

[2]– نبراس محمد عباس العماري محمد أمين الإمام، مرجع سبق ذكره، ص 185،186

المال على أساس تصنيف المخاطر التشغيلية للنشاط ويتم تحديد الخسارة المتوقعة، وتحتاج المصارف إلى تطوير سياستها المركزية وطريقتها لكي تضمن تناغم وسلامة التصنيفات في جمع أقسام المصرف وهذا يؤدي إلى المخاطر النسبية لكل نشاط، ومن ثم يتم تحقيق رقم أو مبلغ رأس مال مخاطر التشغيل ذلك الذي يرغب به المصرف.[1]

ثالثا: رأس المال المعدل بالمخاطر إلى المخاطر السوقية:

وتعد مخاطر السوق المخاطر المحيطة بالربحية والناجمة من التغيرات الحاصلة في أسعار الفائدة أو أسعار الصرف أو الناجمة من التقلبات الحاصلة في أسعار السندات، حقوق الملكية أو أسعار السلع وتكون المصارف عرضة لمخاطر السوق في حالة إدارة ميزانيتها العمومية وفي حالة عملياتها التجارية على حد سواء، لقد نشئ وتطور المدخل الخاص بتوزيع أو تخصيص رأس مال RAROC إلى المخاطر السوقية لغرض وصف رأس مال نموذج RAROC لأنه دالة إلى مقدار المخاطر المعبر عنها في حساب القيمة عند المخاطر علاوة على ذلك يقوم أصحاب المهن في اغلب الأحيان بتعين رأس مال RAROC لأنه دالة لكل من حدود المخاطر السوقية غير المستخدمة والغرامات إزاء تجاوز الحدود، وكذلك تتعرض المصارف إلى مخاطر تقلب سعر الصرف الأجنبي لذا فأن جميع هذه المخاطر وغيرها أمثال المخاطر الناجمة من الخيارات المتضمنة في القروض العقارية، يجب أن تكون مأخوذة بنظر الاعتبار عند تقدير توزيع الخسارة على مدار الأفق الزمني لـ RAROC المحددة من قبل المصرف وفي العادة يختلف هذا الأفق مع الأفق التنظيمي المستخدم لاشتقاق رأس المال التنظيمي ويعتمد أفق RAROC على (امتياز البنك، حجمه ، ومدى سيولته). ويتم تعيين RAROC أو على نحو مرادف رأس المال الاقتصادي لغرض تقديم أو توفير الاحتياطي إزاء الخسائر غير المتوقعة عند مستوى الثقة المرغوب فيه ويتم اشتقاق رأس المال التنظيمي إلى المخاطر السوقية عند مستوى الثقة 99 % ويتم تعيين مستوى الثقة إلى رأس المال الاقتصادي عند المستوى الذي يوازي التصنيف الائتماني المستهدف للمصرف.[2]

[1] حسين سعيد، إدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، المؤتمر الأول للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، تحت شعار: آفاق الصيرفة الإسلامية، سوريا، 2006، ص: 04.

[2] عبد المنعم السيد على ونزار سعد الدين العيس، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد، الأردن، 2004، ص:195.

خلاصة الفصل:

تعتبر المخاطر المالية المشكل الأساسي الذي يواجه البنك عند قيامه بعملية منح القروض. وعند دراستنا لهذا الفصل تم إبراز مختلف الأنواع هذه المخاطر.

إضافة إلى هذا فقد تطرقنا إلى تقييم المخاطر المالية من خلال أدوات قياس هذه المخاطر بإتباع طرق حديثة، وذلك بإستعمال نموذج رأس المال المعدل بالمخاطر راروك وباعتبار أن المخاطر بكلّ أنوعها لا يمكن الحد منها كليا، فإن قياسها و تقديرها يعتبر عنصراً أساسيا، ولذلك على البنوك الإعتماد على نموذج حديث في تقديرها للمخاطر، بدلا من الطرق الكلاسيكية من أجل استغلال أحسن للمعلومات من جهة وربح الوقت من جهة أخرى.

الفصل الثاني :

دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري CPA في الفترة 2013 – 2017

تمهيد الفصل:

إن الطرق السابقة لتقدير المردودية في المصارف، والتي تعتبر كلاسيكية ذلك أنها لم تكن تأخذ في اعتبارها عنصر الخطر، والتي نجدها في النظري للمخاطر المالية ورأس المال المعدل بالمخاطر RAROC ، وعليه التنظيم البنكي ألزم تعديل رأس المال لمؤسسات القرض بما يتماشى واعتبار الخطر المرافق و الدائم للبنك ، وعليه ليكون رأس المال الخاص نجعا اكبر يجب إلغاء الطرق الجزافية لتقدير الخسائر المحتملة والاستناد إلى طرق علمية دقيقة في تحديدها هذا بغاية تحديد امثل للمتطلبات من الموارد اللازمة لتغطيتها، بهذا الصدد جاءت طريقة راروك كمتغيرات أساسية تحكم المردودية رأس المال الخاص المعدل تبعا للخطر.

المبحث الأول: القرض الشعبي الجزائري

سوف يتم إعطاء التعريف في هذا المبحث على القرض الشعبي الجزائري وذلك بإعطاء لمحة عامة عن نشأته وتعريفه وكذلك إدارج هيكلته

المطلب الأول: نشأته وتعريفه

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى نشأة القرض الشعبي الجزائري CPA وتعريفه.

أولا: نشأته:[1]

أنشئ القرض الشعبي الجزائري CPA بتاريخ 26 ديسمبر 1966 بمرسوم رقم 366 - 66 برأسمال قدره 15 مليون دج، حيث ورث النشاطات المصرفية التي كانت تديرها من قبل البنوك الشعبية والمتمثلة في:

- البنك الشعبي التجاري والصناعي للجزائر BPCIA.
- البنك الشعبي التجاري والصناعي لوهران BPCIO.
- البنك الشعبي التجاري والصناعي لعنابة BPCIAN.
- البنك الجهوي للقرض الشعبي الجزائري.

وكذلك من طرف مؤسسات أجنبية والمتمثلة في:

- بنك الجزائر مصر 1967 سنة MISR- BMAM.
- شركة مرسيليا القرض SMC.

المؤسسة المصرفي الفرنسية سنة 1972 CFCB.

حيث تم التنازل لفائدته عن 40، BDL بنك التنمية المحلية، CPA وفي سنة 1985 انبثق عن وكالة وتحويل 550 موظف وإطار وكذلك 89000 حساب تجاري للزبائن.

وبعد إصدار القانون المتعلق باستقلالية المؤسسات سنة 1988 أصبح القرض الشعبي الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم تملكها الدولة كليا وطبقا لأحكام هذا القانون فإن مهمة القرض الشعبي تكمن في المساهمة في ترقية قطاع البناء والأشغال

العمومية، قطاع الصحة وصناعة الأدوية، التجارة والتوزيع والفندقة، السياحة ووسائل الإعلام، الصناعة المتوسطة والصغيرة وكذا الصناعة التقليدية.

[1] وثائق مقدمة من طرف وكالة CPAبالوادي

وابتداء من سنة 1996 وبمقتضى المرسوم القانوني الخاص بإدارة الأموال التجارية للدولة وضعت المصارف العمومية تحت سلطة وزارة المالية وبعدها وفي البنك بكل الشروط المؤهلة المنصوص عليها في أحكام القانون النقد والقرض تحصل القرض الشعبي الجزائري على موافقة مجلس النقد والقرض وأصبح ثاني بنك معتمد في الجزائر.

ثانيا: تعريفه:[1]

يعتبر القرض الشعبي الجزائري بنك ودائع يهتم بإعطاء كل أشكال القروض بمختلف القطاعات.

إن القرض الشعبي الجزائري يخضع للتشريع البنكي والتجاري، ويعتبر بنكا عاما وشاملا مع الغير، ويتخذ مقرا له في 02 نهج عميروش بالجزائر العاصمة، وله فروع ووكالات أو مكاتب تبرر وتحقق نشاطاته الاقتصادية.

يضم القرض الشعبي الجزائري 121 وكالة تشرف عليها 15 مجموعة استغلال، ويبلغ عدد الموظفين بالبنك 4515 عامل من بينهم 1259 متحصلين على شهادات جامعية من مدارس كبرى.

وقد تطور رأس ماله إلى 21.6 مليار سنة 2000.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي ونشطات القرض الشعبي الجزائري

أولا: الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري:

يتكون الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري من:

1. رئاسة المديرية العامة
2. رئاسة الفرقة: هي هيئة استشارة تعمل لدى رئيس المديرية العامة.
3. المفتشية العامة: تقوم بالمراقبة الداخلية اتجاه هياكل البنك وبمراعاة احترام الإجراءات

والأوامر، وتقوم بتقديم مختلف عمليات المراقبة الهرمية والوظيفية المعمول بها من طرف مختلف مراكز المسؤولية.

4. خلية المجلس: تقوم بتطوير طرق قياس درجة الفعالية وأمن الدوائر ومعالجة المعلومات العمليات والقرارات.

ثانيا: نشاطات القرض الشعبي الجزائري:

له دور هام في النشاطات الاقتصادية فهو يعمل على:

[1] وثائق مقدمة من طرف وكالة CPAبالوادي

- تقديم القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل قطاع السياحة والصيد البحري.
- تقديم القروض للأفراد.
- جمع الودائع.
- تحويل العملات.
- تسهيل المعاملات بين المستورد والمورد في عمليات التجارة الخارجية.
- تقديم القروض والسلفيات لقاء سندات عامة إلى الإدارات المحلية وتمويل مشتريات الدولة والولاية والبلدية والشركات الوطنية.

المطلب الثالث: وكالة القرض الشعبي الجزائري بالوادي

من خلال هذا المطلب نحاول التعرف على المؤسسة محل الدراسة والمتمثلة في القرض الشعبي الجزائري وكالة الوادي.

أولا: التعريف بالقرض الشعبي الجزائري وكالة الوادي:

أنشئت وكالة القرض الشعبي الجزائري بالوادي سنة 1973 مقرها في المركز التجاري بمدينة الوادي يعمل بها 24 عاملا وإطارا دائمين والباقي هم عبارة عن عمال متكونين مرسلين من المعاهد المتخصصة في الولاية من أجل تحسين مستوى الإطارات داخل البنك.

ثانيا: الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري "وكالة الوادي":

يوضح الشكل الآتي الهيكل التنظيمي للوكالة.

الشكل رقم (1): الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري وكالة الوادي

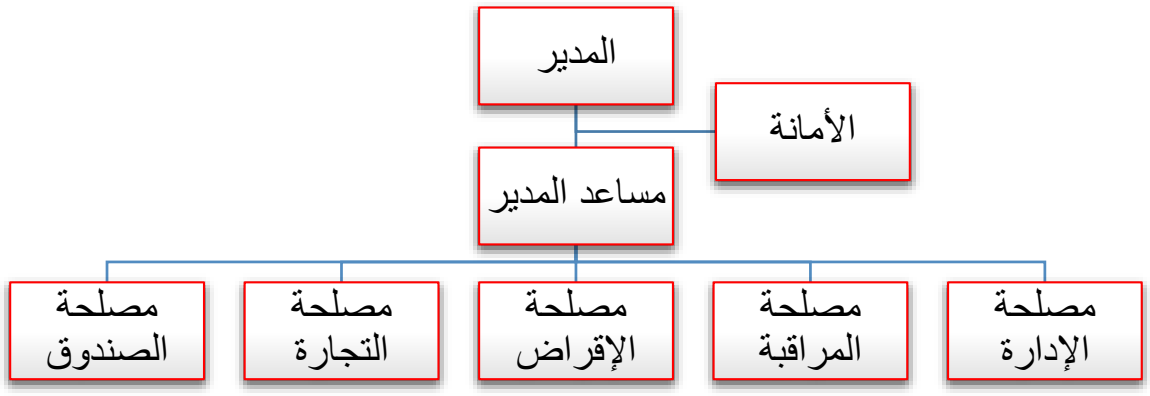

المصدر: معلومات مقدمة من طرف الوكالة.

يقوم بتسيير الوكالة عدد من المسؤولين ذوي كفاءة على مستوى الوكالة ويتمثلون في:

1- مدير الوكالة:

يعتبر بمثابة المسؤول الأول عن التسيير ومراقبة مجمل النشاطات ويمارس السلطة النظامية على جميع الأشخاص ومسؤول عن النتائج المحققة على مستوى وكالته ويتمتع بالصلاحيات الآتية:

- تمثيل الوكالة على المستوى المحلي وتنسيق ومتابعة نشاط الوكالة.
- تسيير الخزينة والتكوين المستمر للموظفين.
- تسيير الخزينة والتكوين المستمر للموظفين.

التوقيع على الوثائق والصكوك الواجب التوقيع عليها، والتي تكون لها المصداقية أمام المؤسسات المالية والإدارية والقضائية.

- التوجيه والمراقبة والتقرير في مجال الإقراض والخصم ومعالجة العمليات البنكية.
- تطبيق القواعد المنظمة لمجال عمله.

2- نائب المدير:

مسؤوليته تأتي بعد المدير مباشرة فهو ينوب عن المدير في حالة غيابه في كل الأعمال وتقديم المساعدة في إتمام وظائفه.

3- أمانة المدير :

تقوم بمساعدة المدير من خلال تحرير الوثائق اللازمة لتأدية العمل داخل الوكالة وأيضا استقبال المكالمات وتثبيت المواعيد مع الزبائن، كما تقوم باستقبال البريد وتسجيله ومن ثم توزيعه على جميع المصالح في الوكالة.

4- مصلحة الإدارة:

تعمل هذه المصلحة على خدمة الزبائن والموظفين.

4-1 خدمة الموظفين:

- وضع الملفات الخاصة بكل موظف.
- التأمين على الموظفين.
- تحضير فواتير الأجور.
- توفير الوثائق اللازمة لأخذ العطل. . حل المشاكل المتعلقة بالموظف داخل الوكالة.
- القيام بتقديم الوثائق الوجاب ملؤها من قبل الموظفين الجدد.

4-2 خدمة الزبائن:

- مراجعة الملفات الخاصة بهم.
- فتح الحسابات على مختلف أنواعها.
- حجز الأموال من الحسابات.
- وضع وكالات خاصة لصاحب الحساب إن أراد ذلك.

لكن هذا الجزء من المصلحة (الخاص بالزبائن) أصبح تابعا لمصلحة الصندوق.

5- مصلحة المراقبة:

تعمل هذه المصلحة على تركيب وإرسال اليوميات المحاسبية عبد المراجعة و ذلك من خلال:

- مراجعة العمليات المحققة من طرف المصالح كلها.
- التأكد من أن العمليات المسجلة قد تم تحقيقها فعلا.
- التأكد من التوقيعات و التأشيرات للوثائق المحاسبية.
- المراقبة اليومية للحسابات المدينة.
- التأكد من تحويل فائض الخزينة على المديرية العامة.

6- مصلحة الإقراض:

تعمل مصلحة الإقراض على:

- فتح ملفات الإقراض و دراسة و تقدير مخاطرها .
- تحديد القروض.
- ضمان الديون المتنازع عليها.
- إرسال الطلبات إلى البنك الجزائر، وإعلام الزبائن بالقرار النهائي.
- استقبال الضمانات المقدمة من المستفيد.
- مساعدة الزبائن على اختيار الطرق المثلى لتمويل مشروعاتهم.

7- مصلحة التجارة الخارجية:

ومن بين أهم الوظائف التي تقوم بها ما يلي:

- فتح و تصفية ملفات التوظيف للاستيراد والتصدير.
- فتح ملفات الاعتماد المستندي.
- متابعة تغير العملة عند الارتفاع أو الانخفاض.

8- مصلحة الصندوق:

يقوم رئيس الصندوق بكل المعاملات وتنظيم الحركة المالية داخل الصندوق وتنقسم.

هذه المصلحة إلى قسمين:

8-1 قسم الشباك الأمامي:

من أعماله:

- استقبال الزبائن مباشرة و إعلامهم و تحويل أموالهم.
- دفع المستحقات على أساس الشيك أو الدفتر الادخاري، و تحصيل الإيداعات سواء بالعملة المحلية أو الأجنبية.
- القيام بعمليات الصرف و التحويل.
- انجاز العمليات الخاصة بالوكالة الأخرى أو بسندات الضمان.

8-2 قسم الشباك الخلفي: من أعماله:

- فتح الحسابات والقيام بعمليات الترصيد.

القيام بالأعمال الخاصة بالتحويل والتحصيل وسندات الخزينة.

المبحث الثاني: دراسة نموذج رأس المال العامل المعدل بالمخاطر RAROC القرض الشعبي الجزائري CPA في الفترة 2017/2013.

في هذا المحور يتم التطرق إلى استخراج الخسائر المتوقعة والخسائر غير المتوقعة من خلال جدول والميزانيات الصادرة عن القرض الشعبي الجزائري ،وكذا التقارير السنوية لسنوات الدراسة، حيث قسم الطلبة هذا المحور إلى عدة نقاط منها: جدول يوضح الخسائر المتوقعة وغير المتوقعة ل CPA، حساب الوسيط الحسابي للخسائر المتوقعة وغير المتوقعة ثم حساب الانحراف المعياري لكلت الخسارتين المتوقعة وغير المتوقعة، حساب رأس المال الاقتصادي الداخل في تكوين العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر، ثم حساب العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر لهذا CPA، وفي الأخير يتم مقارنته مع معدل القطع للحكم على مدى تقييم أداء CPA ومعالجته للعوائد والمخاطر المحيطة به. ويمكن توضيح الخطوات التالية:

الخطوة الأولى: الخسائر المتوقعة هي: بمثابة الديون المشطوبة (الديون المعدومة).

الخطوة الثانية: الخسائر غير المتوقعة هي: بمثابة الديون المشكوك في تحصيلها .

1- استخراج الخسائر المتوقعة والخسائر غير المتوقعة للقرض الشعبي الجزائري للسنوات 2017/2013 يمكن توضيحها في الجدول التالي: المبالغ بالملايين. يمكن الاطلاع على التقارير السنوية لCPA.

الجدول رقم(01): مقدار الخسائر المتوقعة وغير المتوقعة للقرض الشعبي الجزائري للسنوات 2017/2013

السنوات	الخسائر المتوقعة	الخسائر غير المتوقعة
2013	1.500	33.20
2014	1.300	10.00
2015	6.00	11.50
2016	00.00	11.50
2017	00.00	11.50

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية لCPA.

من خلال الجدول أعلاه فإن الخسائر المتوقعة خلال السنوات 2013إلى غاية سنة 2015 كانت متزايدة القيمة، هذا راجع إلى الديون الموجهة لزبائن CPA ولم تستحق حسب آجالها المحددة، وبالتالي هذه الديون لم تسترجع الى CPA، حيث يعتبرها CPA ديونا معدومة أو مشطوبة، أي تسجل على أنها دين مستحق، أما في السنتين 2016 و2017 لم تكن هناك خسائر متوقعة لدى CPA، هذا راجع إلى عدم منح الديون للعملاء بهدف تغطية الخسائر السابقة ل CPA.

حساب الانحراف المعياري للخسائر المتوقعة لسنوات 2013 / 2017: يتم حساب الانحراف المعياري لهذه الخسائر وفق الجدول التالي:

الجدول رقم(02): حساب الانحراف المعياري للخسائر المتوقعة للقرض الشعبي الجزائري CPAللسنوات 2017/2013

السنوات	xi الخسائر المتوقعة	$xi-\bar{x}$	$(xi-\bar{x})2$
2013	1.500	-0.26	0.067
2014	1.300	- 0.46	0.211
2015	6.00	4.24	17.977
2016	00.00	- 1.76	3.097
2017	00.00	- 1.76	3.097
مجموع	8.8	/	24.449
$\bar{x}$	1.76		

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية لCPA.

من خلال الجدول أعلاه يمكن حساب الانحراف المعياري للخسائر المتوقعة كما يلي:

$$\sigma = \sqrt{\frac{\Sigma(Xi - \bar{X})^2}{N}} = \sqrt{\frac{24.449}{5}} = 4.69$$

أ- حساب الانحراف المعياري للخسائر غير المتوقعة لسنوات 2013 / 2017: يتم حساب الانحراف المعياري لهذه الخسائر وفق الجدول التالي:

ب- الجدول رقم(03): حساب الانحراف المعياري للخسائر غير المتوقعة للقرض الشعبي الجزائري CPAللسنوات 2017/2013

السنوات	xi الخسائر غير المتوقعة	$xi-\bar{x}$	$(xi-\bar{x})2$
2013	33.20	17.66	311.876
2014	10.00	- 5.54	30.692
2015	11.50	- 4.04	16.322
2016	11.50	- 4.04	16.322
2017	11.50	- 4.04	16.322
المجموع	77.70	/	391.534
$\bar{x}$	15.54		

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية ل CPA.

من خلال الجدول أعلاه يمكن حساب الانحراف المعياري للخسائر المتوقعة كما يلي:

$$\sigma = \sqrt{\frac{\Sigma(Xi - \bar{X})^2}{N}} \qquad \sqrt{\frac{391.534}{5}} = 8.85$$

2- حساب مقدار رأس المال الاقتصادي الواجب الاحتفاظ به من قبل القرض الشعبي الجزائري للسنوات 2017/2013.

يمكن توضيحها في الجدول التالي: المبالغ بالملايين. ويمكن الاطلاع على التقارير السنوية ل CPA.

الجدول رقم(04): حساب مقدار رأس المال الاقتصادي للقرض الشعبي الجزائري للسنوات 2017/2013

السنوات	الخسائر غير المتوقعة	الانحراف المعياري σ	مقدار رأس المال الاقتصادي	مقدار رأس المال الاقتصادي المجمع 5 سنوات
2013	33.20	8.85	293.82	687.645
2014	10.00		88.5	
2015	11.50		101.775	
2016	11.50		101.775	
2017	11.50		101.775	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية ل CPA.

من خلال الجدول أعلاه يمكن ملاحظة مقدار رأس المال الاقتصادي الذي يحتاجه المصرف لمواجهة الخسائر غير المتوقعة قد بدرجة كبيرة في سنة 2013، بحيث انخفض بدرجة كبيرة من سنة 2014 إلى سنة 2017، وذلك بسبب كون الخسائر غير المتوقعة التي حددت بمخصصات الديون المشكوك في تحصيلها لهذا CPA.

3- حساب العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر RAROC.

من خلال المعادلات السابقة يمكن حساب نسبة العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرRAROC، وهو يساوي حاصل قسمة العائد المتوقع على رأس المال الاقتصادي، والجدول التالي يوضح نسبة العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر.

الجدول رقم(05): نسبة العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر للقرض الشعبي الجزائري للسنوات 2017/2013

السنوات	العائد المتوقع	مقدار رأس المال الاقتصادي	RAROC	نسبة RAROC
2013	51.00	293.82	0.174	%17.4
2014	73.50	88.5	0.831	%83.1
2015	54.550	101.757	0.536	%53.6
2016	58.00	101.757	0.570	%57.0
2017	61.942	101.757	0.609	%60.9

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية لCPA.

من خلال الجدول رقم (05) فإننا نلاحظ أن نسبة العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر في سنة 2013 كانت ضعيفة وبالتالي لا تكفي لمواجهة الخسائر غير المتوقعة أي الديون المشكوك في تحصيلها عن طريق مقدار رأس المال الاقتصادي، أما باقي النسب فهي جد متقاربة إلى حد ما مقارنتا بسنة 2013.

ولمعرفة ما إذا كانت نسبة أو مقدار العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر جيدة أو سيئة فإننا سوف نستخدم معدل القطع لغرض مقارنته مع معدل رأس المال المعدل بالمخاطر المستخدم.

معدل القطع = الإيراد المتحقق / الإيراد المخطط له

ويمكن مقارنة معدل رأس المال المعدل بالمخاطر إلى معدل القطع

الجدول رقم(06): مقارنة معدل رأس المال المعدل بالمخاطر إلى معدل القطع للقرض الشعبي الجزائري للسنوات 2017/2013

السنوات	الإيراد المحقق	الإيراد المخطط له	معدل القطع	نسبة القطع	نسبة RAROC	المقارنة
2013	40.621	51.00	0.796	%79.6	%17.4	سيئ
2014	56.325	73.500	0.776	%76.6	%83.1	جيد
2015	36.234	54.550	0.664	%66.4	%53.6	سيئ
2016	43.719	58.00	0.75	%75.4	%57.0	سيئ
2017	45.426	61.942	0.733	%73.3	%60.9	سيئ

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية لCPA.

من خلال الجدول رقم(06) أعلاه نلاحظ أن نسبة القطع لهذا القرض كانت كلها أكبر من نسب العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر للسنوات الخمسة، ماعدا السنة الثانية لدراسة وبالتالي فإن القرض الشعبي الجزائري لا يستطيع مواجهة الخسائر غير المتوقعة له.

وعليه فإن القرض الشعبي الجزائري إذا أراد مواجهة الخسائر غير المتوقعة يجب أن تكون نسبة العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر مساوية أو أكبر من نسبة معدل القطع كما هي مبينة في أعلى الجدول رقم (06)، وبالتالي يمكن الحكم على المصرف أنه جيد.

خلاصة الفصل:

إن الصناعة المصرفية وما تتطلبه من مبادئ للإدارة و الرقابة عليها قد عرفت تطروا كبيرا خلال ربع القرن المنصرم، وقد لعبت تقنية ن معدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر (RAROC)دورا رائدا في تقنين العديد من هذه الحلول المقترحة، من خلال ما جاءت به للحد من هذه الخسائر المتوقعة و الغير المتوقعة.

وباعتبار أن المخاطر بكل أنواعها لا يمكن الحد منها كليا، فان قياسها وتقديرها يعتبر عنصرا أساسيا، لذلك على المصارف الاعتماد على نماذج حديثة في تقديرها للمخاطر، بدلا من الطرق الكلاسيكية من أجل استغلال أحسن للمعلومات من جهة وربح الوقت من جهة أخرى.

الخـاتمــة

الخاتمة:

تسعى المصارف في العالم بشكل عام والقرض الشعبي الجزائري بشكل خاص إلى النهوض والتطور في عدة مجالات مختلفة التي شـــهدها هذا القطاع، ونظرا إلى للظروف المحيطة بها من أزمات واضـــطرابات شـديدة داخلها إلا أنها تحاول الخروج منها والسـعي إلى تحديدها، ومن ضـمنها العائد والمخطر، لذا اعتمدت على عدة مؤشـــرات ونماذج من خلالها كشـــف وتحليل وتقييم كل من المخاطر وتنبؤ بها قبل حدوثها، ولعلى من أبرز النماذج الحديثة التي اســـتعملها الباحثان في تحليل المخاطر البنكية هو نموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر (RAROC)، ومن خلال ما تم التطرق إليه في الجانب النظري والجانب التطبيقي .

إختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى سلبية: لأنها أداة لقياس المخاطر وليس لتقليلها

الفرضية الثانية إيجابية: لأنه بالفعل من أفضل المعايير التي طبقتها المؤسسات المالية ويعد أدقها.

الفرضـــية الثالثة إيجابية: حيث وجدت حد من المخاطر في المعاملات المالية بينها وبين الزبون وضـــمان حق القرض بينهما.

فقد تم التوصل إلى النتائج والتوصيات التالية:

- موضوع إدارة المخاطر البنكية مازال حديث النشأة بالنسبة إلى القرض الشعبي الجزائري.
- عدم استعمال القرض الشعبي الجزائري نماذج ومؤشرات حديثة للحد من المخاطر وزيادة العوائد.
- يجب على القرض الشـــعبي الجزائري تبني نموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر، وهو الحل الأنسب لتقليل المخاطر المالية أو البنكية.
- معدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر لا يزال ضـــعيف التطبيق في القرض الشـــعبي الجزائري، وهو النموذج الأحسن لاكتشاف والتنبؤ بالمخاطر قبل حدوثها في البنك.
- يقوم هذا النموذج بقياس المخاطر الحيطة بالبنك إضـــافة إلى معرفة مقدار رأس المال الاقتصـــادي الضروري لحماية البنك من الخسائر غير المتوقعة المتسببة بالأزمات المالية التي قد تفتك بالبنك.
- مقدار رأس المال الاقتصـــادي غير كافي لتغطية الخســـائر غير المتوقعة في القرض الشـــعبي الجزائري الخمسة والممثلة في الديون المشكوك في تحصيلها.

- نسب العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر في سنوات الدراسة كلها مرتفعة ما عدى سنة 2012 كانت نسبتها منخفضة جدا، هذا راجع إلى التدفقات النقدية الممنوحة لعملائه مما زاد من قيمة الخسائر غير المتوقعة، وبالتالي زادة قيمتها وأصبح من الصعب مواجهتها.

أفاق البحث:

يعد موضوع تقييم المخاطر المالية بطريقة RARدو أهمية في الجهاز الاقتصادي للدولة، وعليه لابد من تحسين وتقييم المخاطر المالية في البنوك الجزائرية دون إستثناء، وإستخدام طرق دولية حديثة لمواكبة التطورات خاصة البنوك العالمية، وعليه من بين أفاق الدراسة مايلي:

- تقييم المخاطر المالية بطريقة RAROC
- دور تقييم المخاطر المالية في التنبؤ بالخسائر

توصيات المقترحة:

1-ضرورة قيام المصارف بأتخاذ حمول دفاعية مناسبة لمقدار المخاطر حسب تأثيرها المحتمل على المصرف ،إذ أن تقييم المخاطر يفيد في تحديد قدرة المصرف عمى تحمل المخاطر وهذا يتطلب تحديد مقدار المخاطرة التي تستطيع المصارف تحملها في سبيل الحصول على العائد المطلوب .

3 – تبني الأدوات والنماذج المالية الجديدة والتي يؤدي استخدامها إلى تقليل المخاطر التي قد يتعرض ليا النشاط المصرفي والتي تؤدي إلى احتمال حدوث التعثر أو الخسائر التي قد تصل إلى الإفلاس .

4 -ينبغي الإفصاح وتوافر الشفافية بصورة ملائمة عن المخاطر المصرفية المختلفة في التقارير المالية الدورية لكي يتوفر المؤشر الأساسي لانضباط السوق واستقراره.

5 -توفير قسم منفرد لإدارة المخاطر المصرفية لغرض التنبوء بها والحد منيا من خلال توفر الكادر الملائم والكفوء في المصارف المحمية.

الدراسات السابقة:

م.م نبراس محمد عباس العامري، استعمال أنموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر (RAROC) في إدارة المخاطر المصرفية" دراسة في عينة من المصارف العراقية الخاصة".

عزوز أسماء تسيير، مخاطر البنكية باستعمال نموذج رأس المال المعدل والمخاطر RAROC، مذكرة ماستر، جامعة د.طاهر مولاي سعيدة، 2015.

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب باللغة العربية

1- منير إبراهيم الهندي، الفكر الحديث في إدارة المخاطر باستخدام التوريق والمشتقات، ط1، نشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2003.

2- فاتن الو اعر ، دور إدارة المخاطر في تنمية القروض البنكية دراسة ميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ، المجمع الجهوي للاستغلال أم البواقي – رسالة ماجستير(غير منشورة) ، تخصص مالية وبنوك، كلية الاقتصاد ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2014 .

3- حسين سعيد، إدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، المؤتمر الأول للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، تحت شعار : أفاق الصرفية الإسلامية ، سوريا ، 2006 .

4- محمد الحبيب شريف، دور الملاءة المالية في تسيير المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية. دراسة حالة مؤسسة تسوية وأشغال الطرق – ورقلة – للفترة من 2010 إلى 2012، مذكرة ماستر، علوم مالية ومحاسبية، مالية مؤسسة، علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014.

5- شقري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، دار المسيرة، الأردن، 2012.

6- عبدا الستار الصياح، سعود العمري، الإدارة المالية أطر نظرية وحالات عملية، دار وائل، عمان، 2007.

7- طارق الله خان وحبيب أحمد، إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، جدة، المملكة العربية السعودية، 1423هـ / 2003 م.

8- سمير الخطيب، قياس و إدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، الإسكندرية 2005.

9- عبد المنعم السيد على ونزار سعد الدين العيس، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد، الأردن، 2004.

ثانيا: الكتب باللغة الأجنبية

1- Mark Dr. Bob (Risk Adjusted Return on Capital) : Getting the Data Infrastructure Right Teradata Raising Intelligence 2006.

2- - Crouhy ,Michel & Galai ,Dan &Mark,Robert (Risk management) Comprehensive chapters on market , credit,and operational risk , 2002.

ثالثا: البحوث الجامعية

1- مروان نحلة، قياس وتحليل وإدارة المخاطر المالية، نسخة إلكترونية، 22 فيفري.

2- فربهان عبد الحفيظ يوسف ، إدارة المخاطر المصرفية ،كلية العلوم الإدارية والمالية ، جامعة الإسراء ، 2008 .

3- بلعزوز بن علي، استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، 07/2009-2010، جامعة الشلف.

4- خضراوي نعيمة، إدارة المخاطر البنكية، دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية الإسلامية، حالة البنك الفلاحة والتنمية الريفية بنك البركة الجزائري، رسالة ماجستير (غير منشورة) العلوم الاقتصادية تخصص: نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر – بسكرة، 2008/2009.

5- عزوز أسماء تسيير المخاطر البنكية باستعمال رأس المال المعدل بالمخاطر RAROC ، مذكرة ماستر غير منشورة في العلوم التجارية تخصص: بنوك و أعمال : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الطهر مولاي، سعيدة، 2014-2015.

6- محمد عبد الحميد عبد الحي، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير (غير منشورة) في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 1431هـ / 2010 م

رابعا: وقائع التظاهرات العلمية

1- بوعظم كمال وشوقي بورقبة، تطوير نضام أدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، ضرورة حتمية في ضل الأزمة العالمية، مداخلة في الملتقى الدولي الثاني حول: الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية المصرفية، بمعهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، بالمركز الجامعي خميس مليانة، يومي: 05/ 06 ماي 2009.

2- حسين سعيد، إدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، المؤتمر الأول للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، تحت شعار: آفاق الصيرفة الإسلامية، سوريا، 2006

3- كمال بوعظم وعبد السلام زايدي: حوكمة الشركات ودورها في التقليل من عمليات التضليل في الأسواق المالية والحد من وقوع الأزمات –مع الإشارة إلى واقع حوكمة الشركات في بيئة الأعمال الدولية –، الملتقى الدولي حول: الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات، يومي 18و2009/11/19، جامعة باجي مختار، عنابة.

خامسا: الجرائد والمجلات العامة

1- نبراس محمد عباس العامري و صلاح الدين محمد أمين الإمام، استعمال نموذج عائد على رأس المال المعدل بالمخاطر RAROC في إدارة المخاطر المصرفية، دراسة في عينة من المصارف العراقية الخاصة، مجلة **دراسات المحاسبية والمالية**، المجلد السابع، العدد: 21، الفصل الرابع، 2012.

سادسا: المقابلات

1- وثائق مقدمة من طرف وكالة CPA بالوادي